معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 14 / العدد 1 (جوان 2019): ص.ص:340-360

إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015

Liquidity risk management and its role in improving profitability of Algerian public commercial banks for the period 2006-2015

مرسلي نزيهة[1] * بوعبدلي أحلام [2]

MORSLI Naziha[1*] BOUABDELI Ahlem[2]

[1]جامعة غرداية – الجزائر - econaziha222@gmail.com

[2]جامعة غرداية - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/04/21؛ **تاريخ القبول**: 2019/02/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية خلال الفترة 2006- 2015. وتنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التجارية التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية فمن خلال الوظائف التي تقوم بها تتعرض لمخاطر السيولة .

تم التعرف في هذه الدراسة على أساليب إدارة مخاطر السيولة وأثرها على الربحية وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات .بالإستعانة بتحليل السلاسل المقطعية. (Panel Data)

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود دور لإدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية عينة الدراسة، من خلال التوازن بين السيولة

* المؤلف المرسل: مرسلي نزيهة، البريد الالكتروني: **econaziha222@gmail.com**

* **Corresponding author: MORSLI Naziha, e-mail: econaziha222@gmail.com**

والربحية، فكلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح. وأخيرا أوصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها التركيز على مخاطر السيولة لما لها من أثر ملاحظ على ربحية البنوك التجارية من خلال تخصيص إدارة لمخاطر السيولة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة هذا المخطر.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السيولة، ربحية، بنوك.

Abstract:

The objective of this study is to identify liquidity risk management and its role in improving the profitability of Algerian public commercial banks during the period 2006-2015. The importance of this study stems from the primary objective of commercial banks which seek to achieve profitability.

In this study, the methods of managing liquidity risk and its impact on profitability were identified. The multiple regression method was used to test hypotheses using the analysis of the data series.

The results of this study show that there is a role to manage the liquidity risk in improving the profitability of the public commercial banks sample of the study, through the balance between liquidity and profitability, the greater the liquidity of the bank the less its ability to get high returns and vice versa. Finally, this study recommended a set of recommendations, the most important of which is the focus on liquidity risk because it has a noticeable effect on the profitability of commercial banks through the allocation of liquidity risk management, which will identify, measure and monitor this risk.

Keywords: Liquidity risk, Liquidity risk management, profitability, banks.

المقدمة:

نظرا للدور الوساطة المالية الذي تقوم به البنوك أحيانا عدم الموائمة بين مصادر الأموال والتوظيفات الناجمة عن تحويل الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل، مما يؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر السيولة تلك المخاطر المتمثلة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات اتجاه المودعين في سحب أموالهم في الوقت الذي يرغبون فيه، وقد يترتب عن ذلك أزمات مصرفية والدليل على ذلك ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008 التي حلت بالنظام المالي العالمي وأدت إلى انهيار عدد كبير من البنوك وانعدام الاستقرار المالي .

ومن هنا تأتي أهمية إدارة مخاطر السيولة من أجل الحفاظ على ثقة المودعين بالبنوك والحفاظ على الاستقرار المالي كما أن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة تمنع حدوث انهيارات وأزمات للبنوك، وبالتالي تقلل من الأضرار على استقرار الاقتصاد المحلي.

والبنوك التجارية هي من أهم المؤسسات المالية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي منشأة أعمال يهدف ملاكها إلى تعظيم ثرواتهم، وتلجأ البنوك التجارية إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن أو تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن أو كلاهما .

أ-الإشكالية :

من خلال ما سبق جاءت إشكالية هذه الورقة للإجابة على السؤال التالي:

ما هو دور إدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية ؟

ولدراسة هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية:

-الإشكاليات الفرعية:

- هل يوجد تأثير بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات ؟

- هل يوجد تأثير بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبه العائد على الموجودات؟

-هل يوجد تأثير بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية ؟

- هل يوجد تأثير بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبه العائد على حقوق الملكية؟

ب-فرضيات الدراسة:

-الفرضية الرئيسية:

- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والربحية.

-الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الرابعة : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية .

المتغير المستقل :نسب مخاطر السيولة وتتمثل في :نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات، نسبة القروض على إجمالي الموجودات.

المتغير التابع :نسب الربحية وتتمثل في: نسبة العائد على إجمالي الموجودات، نسبة العائد على حق الملكية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة : نظرا لطبيعة الموضوع فقد اخترنا منهج الوصفي للجانب النظري والتحليلي للجانب التطبيقي لأنه يناسب نوع الدراسة فهو يساعدنا في عرض المعلومات، فحصها، تفسيرها وتحليلها مما يسمح لنا بالخروج

باستنتاجات واقتراحات واقعية، أما الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية وفق البرنامج الإحصائيEviews 9.

المحور الأول: الجانب النظري

أولا: السيولة البنكية :

تعد السيولة البنكية من المؤشرات الحيوية التي تميز البنوك عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى، إذ يمكن للمؤسسات الاقتصادية تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية، أما البنوك فإن مجرد إشاعة على عدم توفر السيولة كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين.

1- مفهوم السيولة البنكية :

يمكن النظر إلى السيولة أو تعريفها من عدة زوايا:

-تعني السيولة احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمراجعة الزيادة في سحب الودائع وسحب الاعتمادات المفتوحة لعملائه.

-السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة بما يتلاءم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته.

-السيولة بمعناها العام : هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسارة في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير. من هذا التعريف نجد أن السيولة مسألة نسبية لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة، والمتغير الثاني هو تواريخ استحقاق الديون[1].

2- أهمية السيولة بالنسبة للبنك:

إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين، وكذا تلبية طلبات زبائنه في منح القروض والتسهيلات وعدم ضياع فرصة استثمارية لذلك تظهر أهمية السيولة في :

(1) محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص ص.141-142.

- تعتبر مؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين؛

- أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛

- تشكل تعزيزا لثقة كل من المقرضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛

- سوف لا تجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل البقاء بالتزاماته ؛

- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك أو البنك المركزي؛

- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها[1].

ثانيا: إدارة مخاطر السيولة : تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الأساسية والصعبة بالنسبة للبنوك التجارية، وذلك لأنها تتعامل بأموال الغير القابلة للسحب في أي وقت ومعرضة لمخاطر السيولة، فيجب على البنك أن تكون من أولوياته وأهدافه الأساسية من خلال تطبيق سياسات وإجراءات مناسبة .

1- مخاطر السيولة: تعنى عدم قدرة البنك على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها، وأنها تنشأ عندما يواجه البنك مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأجل، وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات فهذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون القصيرة الأجل، أي الحالة أين يقوم البنك بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق الموارد قصيرة الأجل [2].

وتسمى مخاطر السيولة بمخاطر تمويل الأنشطة المصرفية التي تتعاظم عندما لا

(1) صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان،2012 ص. 376.

(2) Sylvie decoussegue,Gestion de la banque, Dunod, Paris , 2005,p.108.

يستطيع البنك الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية وعدم قدرته على تسبيل الأصول بسعر قريب من قيمته العادلة في إطار زمني محدد[1].

2- أهداف إدارة مخاطر السيولة:

إدارة مخاطر السيولة لابد أن ترتكز أهدافها في تحقيق الآتي[2]:

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض معدلات الربحية

-المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم صكوك، ودائع استثمارية ..الخ)، مما يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية ؛

-وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة ؛

-المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك ؛

-وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك .

3- المبادئ الأساسية الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة[3]:

تنطوي إدارة مخاطر السيولة في البنك على وضع حدود:

- حدود الزيادة التراكمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير؛

- حدود الاعتماد على التمويل القصير الآجل؛

(1) Imola Driga, Liquidity risk management in banking, the young economists journal, Romania , 2007, p.48.

(2)حسام الدين نبيل أبو تركي، إدارة مخاطر السيولة، مجلة المصرفي، العدد 61، السودان، سبتمبر2011، ص.6.

(3) سمير خطيب، قياس وإدارة مخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاءه، مصر، 2005،ص.213.

- المتطلبات القانونية كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملة المحلية، والالتزام بنسب الفجوات المقدرة وفقاً لنظام سلم الاستحقاق؛

- يرفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات البنك المركزي؛

- يتعين مراقبة استحقاقات كافة فئات الأصول والالتزامات.

4- إدارة مخاطر السيولة ولجنة بازل:

أشار دليل لجنة بازل إلى عدد من المتطلبات الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، ويقتضي المبدأ الأساسي على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم وبمواظبة تامة، ويحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة، كما للإفصاح العام أثر في زيادة الثقة وتحسين الشفافية حيث يسمح للمشاركين في السوق من اتخاذ القرارات الملائمة بشأن سلامة إدارة مخاطر السيولة[1].

كما ركز التعديل الجديد لمقررات بازل (بازل3) على دعم السيولة من خلال معيارين:

- **-معيار نسبة تغطية السيولة:**

ينص هذا المعيار على أن يحتفظ البنك بالسيولة بما يعادل أو يزيد عن نسبة السيولة الصادرة خلال 30 يوماً، وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من 2015/01/01 .

- **معيار نسبة التمويل المستقر:**

يهدف هذا المعيار لتحقيق سيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الأول وهي سنة، وذلك من خلال منح حوافز للبنك لتمويل نشاطاته من خلال معيار أموال مستقرة وتماثل هيكلية الموجودات والمطلوبات، وسوف يطبق هذا المعيار اعتبارا من 2018/01/01[2].

(1) حسام الدين نبيل أبو تركي، مرجع سبق ذكره، ص.60.

(2) محمد حبش، بازل3 بنودها وآثارها وتطبيقاتها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد 01، عمان، مارس 2012، ص.12.

5-القوانين البنكية الجزائرية المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة :

بعدما أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية[1]، الذي يشير إلى مخاطر التشغيل (الخطر العملياتي)، وبعد ذلك أصدر التنظيم رقم 11-03 بتاريخ 2011/05/24 المتعلق بمراقبة ما بين البنوك، والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة تلك التي تتم في السوق النقدية، بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة والقروض المتحصل عليها وشروط كل عملية بالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إجراءات إدارة المخاطر وتسيير السيولة[2].

كما تجدر الإشارة إلى إن البنك الجزائر أصدر التنظيم 11-04 بتاريخ 2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، أوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية 100% على الأقل في الأجل القصير، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبة السيولة واعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة والحذر[3].وقد ورد نفس التأكيد في التنظيم رقم 2011/08/11 بتاريخ 2011/11/28 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وهو لا يختلف كثيرا عن التنظيم رقم 02-03 لسنة 2002 إذ أوجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهازا لتحديد وقياس وتسيير خطر السيولة وذلك بتحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحمل خطر السيولة[4].

(1) المادة 9 من التنظيم رقم 02- 03 الصادر بتاريخ 11/14/ 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والصادر عن بنك الجزائر.

(2) راجع المواد **03**-04 التنظيم رقم 11 الصادر بتاريخ 2011/05/24، المتعلق بمراقبة مخاطر مابين البنوك والصادر عن بنك الجزائر.

(3) راجع المواد :3و15و17 من التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطرا لسيولة والصادر عن بنك الجزائر.

(4) راجع المواد :3و15و17 من التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطرا لسيولة والصادر عن بنك الجزائر.

=

6- **مؤشرات قياس مخاطر السيولة:**

يمكن قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية بالنسب التالية:[1]

النقد + الأرصدة النقدية لدى البنك

مخاطر السيولة = ——————————— ×100

إجمالي الموجودات

تشير الأدبيات المالية والمصرفية أن ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة .

الموجودات النقدية +الاستثمارات

مخاطر السيولة = ——————————— ×100

إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة

إجمالي القروض

مخاطر السيولة = ——————————— ×100

إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة، على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة إلى السيولة .

=

المادة (50) من التنظيم رقم 11- 08 الصادر بتاريخ 2011/11/28، المتعلق بالمراقبة الداخلية والمؤسسات المالية للبنوك والصادر عن بنك الجزائر.

(1) حاكم محسن الربيعي، حمد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الإدارة والمخاطر، دار اليازوري العليمة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2011، ص ص.176-177.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة (الموجودات النقدية) التي يواجه بها البنك التزاماته الأخرى.

ثالثا: الربحية البنكية

1- **المفهوم**: تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الرابحة وذات الرأس المال الكافي، لذلك يعرفها البعض على أنها مؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، ويعرفها البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة، أما الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة.

البنوك بطبيعتها تعيش حالة تنافسية بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة لهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي البنوك التجارية على جني الأرباح المعقولة، لذلك أن الربحية تعد مؤشرا للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البنك وثرواته، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة البنك الواحد في توزيع موارده، أي كلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل، ونجاح البنك يتوقف في التوفيق بين هذين الاعتبارين من جهة، أو أن اتساع نطاق أعمال البنك يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم، وفضلا عن ذلك تساهم سيولة البنك في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى[1].

(1) بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق، العدد 24، 2007، ص ص. 4-5.

2 - نسب الربحية[1]:

من نسب الربحية ما يلي :

أ-نسبة العائد على الموجودات :تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثمارهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، ويسمى هذا أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحيه كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية، وتقاس نسبة العائد على الاستثمار بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ب- نسبة العائد على حق الملكية[2]: تقيس نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات البنك، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة البنك وأيضا ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد البنك على الاقتراض)، وانخفاضها يشير إلى اعتماد البنك تمويلا متحفظا بالقروض، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

(1) جلاء فرحات طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص. 81-82.

(2) المرجع السابق، ص.84.

ج- نسبة العائد على الأموال المتاحة: تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأموال المتاحة المتمثلة بالخصوم وحقوق الملكية وتتمثل الخصوم في الأموال المقترضة والودائع التي يحصل عليها البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية، وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية + الخصوم}} \times 100$$

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

أولا : تحليل نسب مخاطر السيولة:

الجدول رقم (1): نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية

السنوات / البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي
CPA	16,78	15,25	15,23	13,67	21,55	19,04	21,28	20,29	21,61		18,3
BDL	14,03	9,58	10,17	10,57	11,29	12,24	14,55	13,04	17,57	16,61	12,96
BNA	19,05	15,52	10,87	6,56	8,55	6,52	11,96	14,12	9,16	11,98	11,42
CNEP	6,3	7,02	7,26	7,7	8,55	8,29	10,01	13,42	12,63	14,01	9,51
BADR	13,82	21,07	16,71	22,15	16,27	15,47	19,48	18,71	17,86	23,77	18,53
BEA	11,94	13,13	6,62	4,43	4,05	4,49	9,37	18,48	20,02	14,05	10,58

المصدر : من إعداد الباحثتين اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

1- - نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات : من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي لهذه النسبة قد سجل في ينك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك القرض الشعبي الجزائري وهذا مؤشر على انخفاض مخاطر السيولة في هذين البنكين باعتبار كفاية الأرصدة النقدية لمواجهة السحوبات المفاجئة وتلبية طلبات الاقتراض.

و أدنى متوسط حسابي قد سجل في **بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الخارجي الجزائري** مما يدل أن هذين البنكين لديهما مشكل في السيولة مما يجعلهما معرضان أكثر لمخاطر السيولة.

الجدول رقم (2): نسبة القروض على إجمالي الموجودات في البنوك التجارية العمومية

السنوات / البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
CPA	46,23	46,78	60,81	76,18	41,35	72,66	71,62	74,02	69,68		62,14	
BDL	38,72	50,58	59,7	59,25	56,08	59,03	59,52	69,2	70,61	69,88	59,25	
BNA	61,33	65,84	73,99	69,48	60,41	65,25	68,63	67,9	74,97	74,23	68,20	
CNEP	84,68	81,91	81,18	47,89	45,68	52,74	50,37	50,06	54,07	58,75	60,73	
BADR	52,14	52,03	73,1	68,18	65,83	66,83	61,39	66,5	69,39	63,29	63,86	
BEA	67,88	71,64	84,09	76,29	80,94	78,5	74,55	66,04	63,2	67,37	73,05	
												64,53

المصدر : من إعداد الباحثتين اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

نسبة القروض على إجمالي الموجودات: من خلال الجدول رقم (2)نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في البنك الخارجي الجزائري وبنك الخارجي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية على الترتيب مما يعني أن هذه البنوك أكثر عرضة إلى مخاطر

السيولة بسبب صعوبة تصفية القروض وتحويلها إلى نقد بصورة سريعة لمعالجة أي أزمة سيولة محتملة .

ثانيا: تحليل نسب الربحية

الجدول رقم (-3): نسبة العائد على الموجودات في البنوك العمومية

السنوات / البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي العام
CPA	1,61	0,67	1,39	1,45	1,58	1,34	1,33	1,22	1,28		**1,17**	
BDL	0,1	0,19	0,25	0,54	0,19	0,43	0,45	0,38	0,25	0,86	**0,36**	
BNA	0,6	0,73	0,94	1,66	2,29	2,14	1,31	1,38	1,13	1,08	**1,32**	
CNEP	0,018	0,017	0,02	0,26	0,11	0,13	0,12	0,021	0,19	0,42	**0,13**	
BADR	-2,67	-1,24	0,55	0,14	1,33	1,09	0,57	0,45	0,44	0,43	**0,10**	
BEA	0,41	0,78	0,94	1,51	0,8	1,14	1,54	0,9	1,15	1,28	**1,04**	
												0,68

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

-**نسبة العائد على الموجودات** : من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ: أن أعلى متوسط سجل في **البنك الوطني الجزائري** قياسا بالبنوك الأخرى عينة الدراسة وهذه النتيجة تعكس حسن إدارة **البنك الوطني الجزائري** في توظيف موارده المالية في استثمارات مربحة والنتائج هذه النسبة في البنوك العمومية الجزائرية التي تبلغ في متوسطها العام 0.68% تتقارب مع نتائج تحليل هذه نسبة مع نسب البنوك العربية والأجنبية التي بلغت ما بين 0.43%-3%.

الجدول رقم (4): نسبة العائد على حقوق الملكية في التجارية البنوك العمومية

السنوات / البنوك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
CPA	16,98	6,03	14,1	13,53	14,09	12,87	13,18	14,16	15,26		**13,35**	
BDL	4,26	3,33	2,99	6,13	2,75	6,1	6,08	6,96	5,07	11,49	**5,51**	
BNA	17,47	16,95	18,68	16,55	19,2	17,6	12,86	14,94	14,86	13,15	**16,22**	
CNEP	0,46	0,32	0,29	5,39	2,52	3,09	3,14	0,6	5,42	6,8	**2,80**	
BADR	-76,67	-41,23	14,11	3,92	25,78	18,37	8,92	9,59	11,03	10,45	**15,73-**	
BEA	15,41	23,85	19,59	22,75	11,74	16,06	16,72	10,25	13,22	13,56	**16,31**	
												6,41

المصدر : من إعداد الباحثتين اعتمادا على البيانات المالية للبنوك العمومية عينة الدراسة

-**نسبة العائد على حق الملكية** : من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي قد سجل في البنك الوطني الخارجي حيث بلغ 16.22% وهو أعلى بكثير من متوسطات الحسابية للبنوك عينة الدراسة وهذا مؤشرا جيدا على كفاءة قراراته الاستثمارية لأمواله في تحقيق العائد المطلوب، كما نلاحظ أن أدنى متوسط حيث بلغ -15,7%حسابي قد سجل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما يدل عدم كفاءة قرارات الاستثمار لأمواله في تحقيق العائد المطلوب. وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام 6,41 % في البنوك العمومية تتقارب مع نتائج تحليل هذه نسبة في البنوك العربية والأجنبية التي بلغت ما بين 2%-38%.

- ثالثا : نتائج اختبار الفرضيات :

لاختبار الفرضية الأولى والثانية قمنا أولا بالمفاضلة بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة

ببيانات البانل (النموذج التجميعيpooled model، نموذج الآثار الفردية الثابتة(fixed effect model، نموذج الآثار الفردية العشوائية random effect model) باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة .

يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، لذلك سنعتمد هذا النموذج

بالنسبة للفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى بنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات.

الجدول رقم (5): تحليل الانحدار الخطي المتعدد(المتغير التابع العائد على الموجودات)

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 08/06/17 Time: 13:14
Sample: 2006 2015
Periods included: 10
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 60
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RCR	0.008399	0.002006	4.186303	0.0001
RLR	-0.008246	0.010248	-0.804612	0.4247
C	0.282860	0.249299	1.134622	0.2617

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.942864	Mean dependent var	2.866287
Adjusted R-squared	0.935172	S.D. dependent var	4.300539
S.E. of regression	1.068832	Sum squared resid	59.40486
F-statistic	122.5866	Durbin-Watson stat	2.055080
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (5)أنه يوجد تأثير سلبي بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وهذا التأثير ليس معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.42 عند مستوى معنوية 0.05 .وهذا يدل أن

عند زيادة نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك لا تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح .

أيضا من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,0001 عند مستوى معنوية 0,05، وهذا يدل على أن عند زيادة حجم القروض الممنوحة تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح.

-أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد بلغ 94,2 %ومما يعني أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النقد الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة القروض على إجمالي الموجودات تفسر 94.2 % من تغيرات العائد على الموجودات وهي نسبة عالية عند مستوى معنوية 0.05. والباقي يرجع لمتغيرات أخرى خارج النموذج.

أما بالنسبة المعنوية الكلية للنموذج تبين أن النموذج معنوي من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر(prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (ROA) حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 لمستوى معنوية 0,05.

وبناءً على النتائج السابقة:

-نرفض الفرضية الأولى التي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى بنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات.

- نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبه العائد على الموجودات.

-لاختبار الفرضية الثالثة والرابعة قمنا أولا بالمفاضلة بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل تبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة .

الجدول رقم (6): تحليل الانحدار الخطي(المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية العمومية

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 08/06/17 Time: 15:42
Sample: 2006 2015
Periods included: 10
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 60
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RCR	0.257243	0.049232	5.225129	0.0000
RLR	0.297871	0.162551	1.832474	0.0726
C	-11.87082	4.608762	-2.575707	0.0129

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.815097	Mean dependent var	2.125293
Adjusted R-squared	0.790207	S.D. dependent var	1.982388
S.E. of regression	1.023521	Sum squared resid	54.47497
F-statistic	32.74702	Durbin-Watson stat	1.834144
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (6)أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية وهذا التأثير ليس معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,07 عند مستوى معنوية 0.05 .وهذا يدل أن عند زيادة نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك لا تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب حقوق الملكية من الأرباح.

أيضا من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,000 عند مستوى معنوية 0,05، وهذا يدل على أن عند زيادة حجم القروض الممنوحة تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد بلغ 81.5 %ومما يعني أن

المتغيرات المستقلة الممثلة في النقد الأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات ونسبة القروض على إجمالي الموجودات تفسر94.2 % من تغيرات العائد على حقوق الملكية وهي نسبة عالية عند مستوى معنوية 0.05. والباقي يرجع لمتغيرات أخرى خارج النموذج.

أما بالنسبة المعنوية الكلية للنموذج تبين أن النموذج معنوي من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر(prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (ROE) حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 لمستوى معنوية 0,05.

على النتائج السابقة:

-نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى بنك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية .

- تقبل الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض على إجمالي الموجودات ونسبه العائد على حقوق الملكية .

خلاصة

من خلال ما تم التعرض له في هذه الورقة البحثية تم الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أنه وفق نسبة قياس مخاطر السيولة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على إجمالي الموجودات أن البنوك التجارية الجزائرية يتمتع بأرصدة نقدية مقبولة، وهذا يدل على انخفاض مخاطر السيولة كون هذه النسبة كانت في مستويات معقولة؛
- ✓ وفق نسبة إجمالي القروض على إجمالي الموجودات نجد مقبولة ليست مرتفعة كثيرا وليست منخفضة، وهذا يدل على انخفاض مخاطر السيولة في البنوك العمومية الجزائرية؛
- ✓ من خلال نسب الربحية البنوك العمومية الجزائرية عموما تحقق أرباحا، كونها تتقارب مع نتائج البنوك العربية والأجنبية مما يدل أن هذا البنوك لها قدرة على تحقيق الأرباح من توظيف ودائعها وأموالها المتاحة.

مخاطر السيولة في البنوك العمومية لها دور في تحسين الربحية عندما يتحقق التوازن بين السيولة والربحية، فكلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح، وهذا ما توصلنا إليه أنه عند زيادة نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك تنخفض نسبة الحصول على أرباح، وعند زيادة في نسبة القروض الممنوحة تزداد ربحية البنوك. وبالتالي نجاح أي بنك يتوقف على التوفيق بين هذين الاعتبارين، كما أنه عندما تكون إدارة جيدة لمخاطر السيولة سينعكس ذلك على سمعة البنك وبالتالي جلب مودعين وعملاء جدد مما يؤثر بشكل إيجابي على ربحيته، وتعتبر مؤشر على أن البنك قادر على الإيفاء بالسحوبات المفاجئة ومواجهة أي أزمة سيولة محتملة.

و عليه من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة والنتائج التي تحققت نقترح مجموعة من التوصيات:

- ✓ يجب على البنوك الاهتمام بإدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة مخاطر السيولة بصفة خاصة وذلك بتخصيص إدارة لمخاطر السيولة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة ؛
- ✓ على البنوك التجارية إدارة السيولة للحصول على الأرباح وذلك بوضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية ؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية في مجال التحليل المالي وإدارة مخاطر المصرفية خاصة إدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ وضع خطط طوارئ وأنظمة إنذار مبكر للتمكن من مواجهة أي مخاطر سيولة محتملة؛
- ✓ توفير نظام معلومات جيد لقياس وضبط مخاطر السيولة؛
- ✓ تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية لأن الإدارة السليمة تعد عاملا مهما لنجاح أي مؤسسة.